

الإصلاحات الحكومية كأداة لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية

المستدامة

بوطة صبرينة

جامعة محمد خيضر بسكرة /الجزائر

Sabrinaboutabba40@gmail.com

مرادي أحمد رشاد

جامعة عباس لغرور خنشلة /الجزائر

rachad01677@gmail.com

عبد الجليل جاري

جامعة عباس لغرور خنشلة /الجزائر

djalildjebari@hotmail.com

Government reforms as a tool to enhance the role of SMEs to achieve sustainable development

Abdeldjalil djebari

University of abbas laghrour
khenchla/algeria
djalildjebari@hotmail.com

Merdaci ahmed rachad

University of abbas laghrour
khenchla/algeria
rachad01677@gmail.com

Boutabba sabrina

University of mohamed khider
biskra/algeria
Sabrinaboutabba40@gmail.com

Received: 21/03/2018

Accepted: 02/06/2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرض نفسها سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة، لكنها وسيلة وعامل أساسى للنمو الاقتصادي وحل المشاكل الاقتصادية وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية من خلال آثارها الإيجابية على الاقتصاد الوطني وتحقيقها للأهداف التنموية، فهي تستحوذ على 90% من إجمالي المؤسسات في الدول المتقدمة، و 95% في البلدان النامية، حيث تجلّى ذلك في ارتفاع نسبة الصادرات وتقليل نسبه البطالة كما أثر على العديد من مؤشرات التنمية الاقتصادية بشكل إيجابي، ولهذا توجهت الجزائر لدعم هذه المؤسسات مهدف إلى إيجاد بديل بمحض التنمية المستدامة والمحلي في ظل الأزمات العالمية التي تشهدها الأسواق العالمية، وهذا بغرض تحضير الاقتصاد الوطني للمنافسة الدولية وتكيفه لإدارة نتائج الأزمات المالية، إلا أن هذا الأمر يتطلب من الدول أن تقوم بالنهوض بهذه المؤسسات وتنميها من مواكبة التطورات الحاصلة، وتقدم الدعم المناسب لها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التي شهدت خلال السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة لما لها من أهمية بالغة في، وهو ما نخواصه من خلال هذه الدراسة وذلك بإبراز دور الإصلاحات الحكومية في دعم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق بذلك ما يسمى بالتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الإصلاحات الحكومية، التنمية المستدامة.

Abstract:

Small and medium enterprises have been able to impose themselves both in developing countries and in developed countries because they are a means and a key factor for economic growth, solving economic problems and promoting individual and collective entrepreneurship through their positive effects on the national economy and achieving development goals. In developed countries and 95% in developing countries. This was reflected in the high percentage of exports and the reduction of the unemployment rate. It also affected many indicators of economic development in a positive manner. Therefore, Algeria has turned to support these institutions in order to find an alternative to achieving sustainable development. In order to prepare the national economy for international competition and adapt it to managing the results of financial crises. However, this requires States to promote these institutions and enable them to keep abreast of developments and to provide appropriate support for them in order to achieve development. Which has witnessed in recent years a growing interest in the subject of sustainable development because of its great importance in, which we are trying to highlight through this study by highlighting the role of government reforms in supporting the role of small and medium enterprises to achieve so-called development Sustainable development.

(JEL) Classification

Keywords: Small and medium enterprises, government reforms, sustainable development.

تمهيد:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصراً أساسياً وضرورياً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال أثرها الإيجابي على الاقتصاد الوطني ودورها في توفير مناصب العمل واعتبارها وسيلة جذب للاستثمارات إضافة إلى تكاملها والمؤسسات الكبيرة، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والآلية المثلث لخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، تعمل الحكومة الجزائرية على تشجيع وتفعيل دورها وإيجاد مصادر دخل بديلة لقطاع المحروقات وذلك يتم عن طريق إنشاء مؤسسات محلية صغيرة ومتعددة ودعمها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستغلال الأمثل للموارد الداخلية التي تتوفر عليها الجزائر بهدف التهوض بالاقتصاد الوطني ومسايرة التطورات الاقتصادية العالمية، وعلى هذا الأساس فإن الإشكالية المطروحة هي:

ما هو دور الإصلاحات الحكومية في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما علاقتها بذلك بالتنمية المستدامة؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعزز استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بدوره سيؤدي بنا للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الإصلاحات الحكومية التي قامت بها الدولة الجزائرية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره هذه الإصلاحات على تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بجوانبه المختلفة والإجابة على الإشكالية المطروحة ستعتمد على المنهج الوصفي لإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة والمنهج التحليلي لدراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ولقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور كما يلي:

أولاً: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة.

ثالثاً: الإصلاحات الحكومية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سيتم من خلال هذا المحور التعرف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال التطرق لتعريفها وخصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ثم أهدافها،

1. تعريف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ستتناول من خلال هذا العنصر تعريف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهناك عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستتطرق لبعضها فيما يلي:

1.1 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

الجزائر مثلها مثل مختلف دول العالم تسجل غياب تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت عدة محاولات تمت في هذا الشأن غير رسمية وعلى هامش اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع إلى غاية 2001 حيث أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني الرسمي للجزائر، فحسب المادة الرابعة من هذا القانون تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغّل ما بين 50 إلى 250 عاملًا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دج أو أن تكون إيراداتها ما بين 100 و500 مليون دج، أما المادة السادسة من ذات القانون فتعزّز المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغّل ما بين 10 إلى 49 شخصاً ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائة مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوي 100 مليون دج، وأخيراً تعرضت المادة السابعة من القانون السالف الذكر إلى تعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغّل من عامل إلى تسعه عمال وتحقّق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية عشرة ملايين دج، والجدول التالي يوضح التقسيم الذي تضعه الجزائر لأحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على الساحة الاقتصادية.¹

جدول 1: معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحصلة السنوية -(مليون دينار)	رقم الأعمال السنوي -(مليون دينار)	العمالة الموظفة	المعايير
10	20	1 إلى 9	المؤسسة المصغرة
100	200	10 إلى 49	المؤسسة الصغيرة
100 إلى 500	200 إلى 2000	50 إلى 250	المؤسسة المتوسطة

المصدر: بغداد بنين، عبد الحق بوفقة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، منتدى وطني حول واقع وآفاق النظام المخاسي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، الجزائر، ص 4.

البنك الدولي على سبيل المثال يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملًا وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا وفرنسا تعتبر المنشآة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في كندا واستراليا حتى 99 عاملًا، في حين أنها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف لغاية 50 عاملًا.

إنَّ استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتميز بعدد من المزايا منها:

- أ. يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول؛
- ب. مقياس وعيار ثابت وموحد Stable Yard stick خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف؛
- ت. من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.

وهناك دول أخرى تستخدم حجم رأس المال لتعريف المشروع الصغير والمتوسط، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لاختلاف أسعار صرف العملات²، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي كما يلي³:

- المؤسسات الصغيرة جداً من 1-9 عمال؛
- المؤسسات الصغيرة من 10-99 عاملًا؛
- المؤسسات المتوسطة من 100-499 عاملًا.

أما في بلدان شرق آسيا وفي دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة الصغيرة قام بها اتحاد دول جنوب آسيا ASEAN فقد اعتبر أنَّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل.⁴

وعليه لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبيرة، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة، ولقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها ومن أهم المعايير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات والإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة ولكن أكثر المعايير شيوعاً هو عدد العاملين بها، وهنا يوجد أيضاً اختلاف حول الحد الأعلى والأدنى لعدد العاملين مثلاً في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل وفي إنجلترا 200 عامل و300 عامل في اليابان.

2.1 خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إنَّ هذه الصناعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية، وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم أو حداة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أنَّ هذه الصناعات قديمة لأنَّها كانت النواة والبداية لحركة التصنيع، فعلى سبيل المثال إنَّ شركة بنيتون للألبسة

(United Colors of Benetton) بدأ صاحبها بالعمل على ماكينة حياطة واحدة في محل العمارة التي يسكنها وكان يجمع بواقي القماش من المصنع ويحيكها على شكل ملابس جاهزة، وهي كذلك جديدة من حيث اهتمامها على جانب المهمتين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وعلى الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات⁵، فرغم صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن أغلبية المفكرين اعتمدوا في تعريفها على مجموعة من الخصائص المتعلقة بمحال علوم التسيير المشتركة بينها والتي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، فكما أشار Julien et Marchesnay 1992 بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست انعكاسا لطفلة المؤسسات الكبيرة ، ولقد اتفق جميع المفكرين تقريبا على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشتراك في مجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة من أهمها:

أ. **خصائص بيئية:** فقد أشار Le GREPME 1994 إلى ضعف وحساسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمخاطر البيئية التي

تشتت فيها، بسبب محدودية مواردها مما يصعب عليها جمع ومعالجة المعلومات التي تهمها؛

ب. **خصائص تنظيمية:** فهي تميز بهيكل تنظيمي سهل بمواد محدودة، كما أنها تميز بنظام معلومات تسييري ضعيف؛

ت. **خصائص في اتخاذ القرار:** إذ تميز بسيطرة اتخاذ قرار قصير المدى، ترتكز على التدفقات المادية منه على التدفقات المعلوماتية؛

ث. **خصائص بسيكولوجية:** بسبب الدور المهم الذي يلعبه المالك-المدير، مما يجعل المعلومة والتسيير يرتكزان عليه؛

ج. **المرونة:** القرب من الأسواق، السرعة في رد الفعل وتغيير التوجه⁶.

2. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها⁷:

أ. ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلص عنها لأي سبب كان؛

ب. استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛

ت. إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليل حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛

ث. استعادة كل حلقات الإنتاج غير المرجحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنبار والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلص والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛

ج. يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتنمية الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكميل بين المناطق؛

ح. يمكن أن تكون حلقة وصل في التسيير الاقتصادي من خلال جمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والتفاعلية معها والتي تشتهر في استخدام نفس المدخلات؛

خ. تمكن فئات عديدة من المجتمع تملك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛

د. تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها ومستخدميهما، كما تشكل مصدراً إضافياً لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

ثانياً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة.

لقد تم التطرق لأول مرة بشكل رسمي إلى مفهوم التنمية المستدامة سنة 1987 من خلال لجنة (Brundtland) التي عرفتها بأنها تلبية إحتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة فهي مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل، فالتنمية المستدامة ليست نقلة واحدة ولكنها عملية مستمرة تمكن جميع أفراد المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجني ثمارها الجيل الحاضر كما تجني ثمارها الأجيال القادمة، وبذلك تأكيد أن عبارة التنمية المستدامة لا تقتصر فحسب على التنمية الاقتصادية، بل تتعدها، تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا تستلزم منها متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع وهذه العناصر الثلاثة تشكل الركائز للتنمية المستدامة.⁸

يترجم مدى الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة ما تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتظهر أهمية هذه المؤسسات في توفير مناصب عمل، والإسهام في الناتج والقيمة المضافة، ودعم الصادرات والدخول إلى الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها، وتنمية المناطق النائية لتوفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم، وهي الخصائص التي من خلال تطبيقها يمكن الحديث عن الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.⁹

1. تعريف وأبعاد التنمية المستدامة:

سنعرض لتعريف و أبعاد التنمية المستدامة من خلال ما يلي :

1.1 تعريف التنمية المستدامة:

ولما كان المفهوم وتعريف التنمية المستدامة شاملًا وإطارها عاماً فلم يقف تعريف التنمية المستدامة عند تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 بل إنه تعدى ذلك وبانت هناك اتجهادات ورؤى كثيرة حاولت أن تضع تعريفاً شاملاً وجاماً وإطاراً محدداً ومفهوماً واضحاً للتنمية المستدامة، إذ يصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الإنجليزي الذي له أكثر من معنى، فكلمة Sustainable تعني القابل للاستمرارية أو الديمومة كما تعني القابل للتحمل وبالتالي القابل للاستمرار، وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل في ترجمتها اللغة العربية تعبر التنمية المستدامة ويمكن

أيضا في اللغة العربية أن نلجم إلى كلمة الدعم للتعبير عن معانٍ المفهوم فالتنمية المستدامة هي التي تجد في ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون وبالتالي تنمية متداومة، وهي لا يمكن أن تكون كذلك إذا لم تكن متحمّلة ومقبولة من فئات المجتمع المختلفة¹⁰.

2.1 أبعاد التنمية المستدامة في الإطار البيئي:

هناك علاقة وطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة في أبعادهما و منطلقاًهما و سنيرز هذه العلاقة فيما يلي¹¹:

1.2.1 أبعاد التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلى أبعاد، يمكن ذكر أهمها كما يلي:

1.1.2.1 البعد البيئي:

يوضح هذا البعد الإستراتيجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسخير الأمثل للرأسمال الطبيعي بدلاً من تبذيره واستغراقه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في إستعمال الموارد وتوظيف تقنيات تحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

- أ. تشجيع الصناعة المتواصلة بيئياً في إطار خطط مرنّة؛
- ب. إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أو طائلها؛
- ت. التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة؛
- ث. إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، وإلزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم؛
- ج. إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع؛
- ح. تشجيع الإنتاج النظيف بيئياً، من خلال آليات السوق والسياسة الضرائية.

إضافة إلى تبني الصناعة النظيفة مثلما سبق ذكره، نرى أنه من المفيد إلقاء الضوء على مفهوم المشاريع البيئية وهي تلك التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامتها، وهناك المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف، أما إذا كان المشروع اقتصاديا، فإننا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية و تعني : " دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية و البيئة، بهدف تقليل أو منع التأثيرات السلبية، أو تعظيم التأثيرات الإيجابية و يمكن اختصاراً ذكر أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي:

- النظم الإيكولوجية؛
- الطاقة؛
- التنوع البيولوجي؛
- الإنتاجية البيولوجية؛

- القدرة على التكيف؛
- الإعلام والثقافة للجميع؛
- الصناعة النظيفة.

2.1.2.1.2. البعد التكنولوجي

يعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحاصلة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون .

2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي:

تفاوت درجة اهتمام الدول العربية بالمشروعات الصناعية الصغيرة من دولة إلى أخرى وستطرق لها فيما يلي¹² :

ففي مصر يكاد يقترب عدد الجهات الراعية للصناعات الصغيرة من الأربعين جهة، ومع ذلك لا يوجد أب شرعي يرعى تلك المشروعات حتى أنماط قانون خاص بالمشروعات الصغيرة صدر في عام 2004 الأمر إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية لقيام بدور التنسيق بين كل تلك الجهات، كما جاء بالقانون إنشاء نظام الشباك الواحد لتلقي طلبات الترخيص للمشروعات بالمحافظات وإنشاء صناديق خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة بالمحافظات. إلا أن هذا القانون جاء حالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة، مما جعل الآمال المعقودة عليه محدودة خاصة أنه لم يقترب من خصوص تلك المشروعات ل نحو 18 قانوناً و نحو 100 قرار جمهوري وزاري وإقليمي مما يعدد من جهات الرقابة والتفتيش.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي أشارت ورقة بحثية لاتحاد غرف المجلس إلى أنه لا توجد لدى دول المجلس سياسات اقتصادية وحوافز محددة خاصة بالمشروعات الصغيرة؛ فالسياسات والإجراءات ذات طبيعة عامة، بل إنها خاصة سياسات الاستثمار الأجنبي متحيزة ضد المشروعات الصغيرة، كما أن الامتيازات والحوافز المقدمة للمشروعات تخضع للعديد من الشروط والضوابط التي لا ينطبق الكثير منها على الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي اليمن نفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشأ عام 1997 وحدة لتنمية المشروعات الصغيرة والأصغر، وكان هناك مشروع للإئراض الصغير لتمويل المشروعات الصغيرة منذ عام 2000 يتبع وزارة الشئون الاجتماعية؛ بحيث لا يتجاوز القرض الواحد حوالي ثلاثة دولار، ولقد بلغت نسبة السداد 100% رغم ارتفاع نسبة الفائدة ل حوالي 20%， وتوزعت القروض به ما بين 50% للتجارة و 43% للصناعة، و 7% للخدمات وشكلت النساء نسبة 86% من المقترضين، كما أنشأ صندوق لتمويل الصناعات والمشروعات الصغيرة عام 2002 يعمل تحت إشراف وزير الصناعة.

وفي لبنان تقوم المؤسسة الوطنية للاستخدام بتوجيه الشباب الباحثين عن عمل لتلقي التدريب في مسار مهني متوافر فيه فرص عمل بالقطاع الخاص، وتتولى المؤسسة الوطنية للاستخدام تكلفة التدريب لتسهيل اندماج الخريجين بسوق العمل.

وفي المغرب تم إنشاء المجلس الوطني للشباب المستقبل في عام 1991 الذي أعد ميثاقاً وطنياً لتشغيل الشباب وتنمية الموارد البشرية وتم تعيين مسؤولين عن تشغيل الشباب في الأقاليم كما شكلت لجان محلية للعرض نفسه.

وفي الجزائر تم إنشاء مندوبيات لتشغيل الشباب بالولايات، تقوم باستقبال الشباب وتقدم خدمات التوجيه والإعلام حول مختلف البرامج التشغيلية، كما تقوم بإعطاء قروض بلا فوائد للتعاونيات التي تنشئها، إلا أن محدودية مواردها المالية قد حد من أنشطتها عام 1996 ومن هنا تم إنشاء الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب في العام نفسه، وبخاصة في مجال المشروعات الصغيرة المنشأة من قبل الشباب، والتي تعتمد في تمويلها على موارد الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومساعدات الجهات الدولية.

وفي تونس توجد عدة مسارات، منها الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات الخفيفة والصناعات الصغرى ونظام الشباك الموحد لتلقي طلبات تأسيس الشركات، والبنك التونسي للتضامن المتخصص في توفير قروض لخريجي الجامعات بـ سقف لا يتجاوز 10 آلاف دولار لإقامة صناعات صغيرة.

وفي السودان قام البنك الصناعي بتخصيص إدارة لتمويل الوحدات الصغيرة وإنشاء شركة خاصة تتبع البنك لجلب المعدات لهذه المشروعات، بالإضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج، كما خصص 15% من السقف الائتماني للبنك لصالح المشروعات الصغيرة، كما أُعفي أصحاب المشروعات الصغيرة من شرط المساهمة في ثلث التكلفة الكلية للمشروع والمنصوص عليها في لائحة البنك ومن دفع القسط الأول فوراً في حالة التمويل بالمرابحة، وتوزع نفط التمويل ما بين نسبة 78% للتمويل بالمرابحة، و22% للتمويل بالمشاركة.

وفي المملكة العربية السعودية: تتمثل المشروعات المتوسطة والصغرى ما نسبته 88-90% من إجمالي المشروعات العاملة بالملكة.

3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها:

ستتطرق فيما يلي إلى أهمية ومراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلا على حدة.

1.3 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الوقت الراهن:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعود ذلك لمحدودها الاقتصادي والإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تتحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات بجانب دورها التنموي الفعال بتكميلها مع النشاطات الكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية¹³، ويرجع اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وذلك من خلال مساحتها في¹⁴:

أ. تنويع مصادر الدخل من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات إمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج فضلاً عن إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المشروعات خاصة الصناعات التقليدية والحرف ومساهمتها في الناتج المحلي؛
ب. توفير فرص العمل للمواطنين وتقليل مشكلة البطالة حيث توفر الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر حوالي 16% من إجمالي عدد مناصب الشغل التي يوفرها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
ت. خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
ث. تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توسيع الوعاء الضريبي ومنه تحقيق مداخيل إضافية لخزينة الدولة، توجه إلى تحسين الميادين القاعدية وتدعيم الاستثمار الداخلي ونلاحظ أنه خلال السنوات الأخيرة أصبح مساهمة القطاع الخاص في رفع مداخيل الخزينة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة؛
ج. تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال توفير المداخيل للأفراد، وهذه المداخيل سترجم إلى طلب إضافي في السوق ومنه تحقيق الانتعاش الاقتصادي، أما الجزء الذي لا يستهلك من الدخل يوجه إلى الادخار ومنه توفير مصادر إضافية لتمويل الاستثمار.

ولقد اهتمت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ابتداء من سنوات السبعينيات و ذلك مع تعاقب برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث كان النسبي الصناعي سابقا يتكون في أغلبه من الصناعات و المؤسسات العمومية، لكن في ظل التطورات الراهنة و التغيرات العالمية المختلفة زاد اهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إنشاء وزارة خاصة بها، دليل قاطع على زيادة الاهتمام بها، و بالتالي تعمل على زيادة الاستثمار الوطني من جهة و الأجنبي من جهة أخرى خاصة و أنها في صدد التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يحتم تأهيل و ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يتم ذلك بتهيئة جميع ظروف العمل الملائمة في كل المجالات¹⁵.

2.3 مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ومحيطها الاقتصادي:

مررت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بثلاث مراحل¹⁶ :

1.2.3 المرحلة الأولى (1963-1982): إعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تحييد دور قطاع PME-PMI وبقي تطور القطاع الخاص محدوداً على هامش المخططات الوطنية.

2.2.3 المرحلة الثانية (1982-1988): حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 دور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربة.

3.2.3 المرحلة الثالثة (انطلاقاً من سنة 1988): بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل ومن أجل ذلك:

أ. صدر قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 مكرساً مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي و تشجيع كل أشكال الشراكة؛

بـ. صدر قانون ترقية الاستثمار في 1993-10-05 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية، إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI)؛ تـ. صدر الأمر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيبي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12-12-2001 الذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. مسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تجاه البيئة والمحيط:

عرفت عقود الثمانينات والتسعينات بحرصها على حماية البيئة وليحكم هذا الشعار جميع المشروعات من المصغرة إلى الكبيرة في العالم، ومن جانب آخر فقد أضاف الرئائين عنصر آخر إلى قائمة مشترياتهم سلامة البيئة، والكثير من معنيون بهذه السلامة والإصرار على انتاج السلع التي لا تلوث البيئة وتبقيها نظيفة، وكذلك ضرورة وضع الانشغالات البيئية ضمن سياسات التنمية وعلى استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة كذلك حتى النشاطات الصناعية على إعطاء أهمية خاصة للاعتبارات البيئية أثناء إدارة الأنشطة الإنتاجية، ولقد قامت المنظمة العالمية للتقييس بإصدار سلسلة المعايير الدولية الخاصة بالبيئة معايير ISO حيث أصبح التسجيل فيها متطلبا أساسيا في العديد من الأسواق العالمية، مما يجعل المؤسسات المسجلة تتمتع بأفضلية تنافسية تزيد من فرصها السوقية حتى الوصول إلى الاعتماد الثلاثي جودة، أمان وبيئة، والتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بحماية البيئة يبدأ منوعي المعي عنده بعض الأفعال اليومية إلى الحصول على معايير الإيزو، ويكون عبر أربعة أشكال وذلك حسب طبيعة المخاطر الداخلية والخارجية:

أـ. التزام من النوع النسبي: في حالة ضغوط داخلية ضعيفة وضغوط خارجية كبيرة تسعى المؤسسة للحصول على ميزة تنافسية أو تحسين صورتها من دون أن يكون المسيرين والعمال مقتنعين بالعملية؟

بـ. التزام من النوع الحركي: إذا طبيعة استراتيجية بالنسبة للمؤسسات المتوسطة والصغرى وتكون البيئة عنصر مهم المؤسسة فالالتزام يمكن من التجارب مع الفرص الخارجية والاستجابة لحاجيات التسيير الداخلية؛

تـ. التزام من النوع النشط: يمنع من إرادة داخلية قوية مع غياب الضغوط الخارجية تعطى الأولوية للاستجابة للاحتجاجات الداخلية كأحسن وسيلة لدمج عنصر البيئة؛

ثـ. التزام من النوع التفاعلي: تكون المؤسسة في وضع ساكن في انتظار تغيرات داخلية أو خارجية لتفاعل معها. يؤكـد الخبراء على الدور الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر وعلى أن ذلك لا يتم حسبـهم إلا باتجاهها لمعايير الجودة والنوعية من خلال تطبيق مبادئ ومعايير مقاييس إيزو وخاصة إيزو 26000 الذي شرعـن في تطبيقه بعض المؤسسات الجزائرية.

وتـكون أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حسب الخبرـن جنيدـي بن داود، من خلال أنها الأكثر عـدداً من المؤسسـات كما أن الدولة تعمل على تدعيم ما يقارب 200 ألف مؤسـسة جديدة، ما يعني أن العـدد الإجمـالي لهذه المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة سيصل إلى أكثر من 700 ألف مؤسـسة بعد 5 سنوات، وقدـ شـددـ بن داود على ضـرورةـ أن تـطبقـ هذه المؤسسـاتـ مـعـايـيرـ وـمـقـايـيسـ إـيزـوـ 26000ـ وبـذـلـكـ فإـنـهاـ سـتـسـاـهـمـ بـصـفـةـ فـعـالـةـ فـيـ التـنـمـيـةـ المـسـتـدـامـةـ،ـ مـشـيرـاـ إـلـىـ أـنـ هـذـاـ الـمـقـايـيسـ الـجـديـدـ فيـ

متناول كل المؤسسات، وأوضح المتحدث أن تطبيق هذا المقياس من قبل المؤسسات الجزائرية ليس بالأمر العسير عليها، خاصة وأن القانون الجزائري قريب جداً في محتواه من مقياس إيزو 26000، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مزدوجاً في التنمية المستدامة، يتمثل الأول في الدور الاقتصادي الذي يمكنها أن تؤديه بصفة فعالة من خلال خلق النشاط الاقتصادي الذي تتطلبه التنمية المستدامة كتوفير الخدمات واستغلال فرص الاستثمار، أما الدور الثاني الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو مسؤوليتها تجاه المجتمع، الذي يمكنها أن تلعبه من خلال تطبيق مقياس إيزو 26000 وهو نمط جديد للتنمية المستدامة يحمل عدة نقاط مهمة مثل الحفاظ على البيئة واحترام علاقات العمل واحترام المستهلك ونوعية المنتوج، موضحاً في نفس الوقت أن إيزو 26000 يساعد تلك المؤسسات على إتباع منهجية عمل تستطيع من خلالها الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة¹⁷.

5. عرض الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يلعب التقرير البيئي والاجتماعي دوراً كبيراً في سياسة التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهم خصائصه مايلي¹⁸:

1.5 التقرير أداة للقيادة الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعطي التقرير فرصة لإعطاء نظرة جديدة على أهمية وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع ويضع أسس لإستراتيجية التنمية المستدامة (التنوعية، الشهادات، السياسة الاجتماعية....) ويسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحليل الفائدـة الاقتصادية لهذه الإستراتيجية والعلاقة بين أدائها الاجتماعي والبيئي وأدائه المالي؟

2.5 التقرير أداة للاتصال والتسويق: يسمح التقرير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعريف وفهم الرهانات المستقبلية لنشاطها والاحتياط للأزمـات المحتمـلة، ذلك أن التقرير يعكس التزاعـات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعاملـين بشأن الالتزام بالمسؤولية المجتمعـية؟

3.5 التقرير وسيلة للربط بين الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بنفس الطريقة التي يتناول بها تقرير نشاط الأداء المالي يجب أن يتناول تقرير التنمية المستدامة مبرزاً الأداء البيئي (التلوث، نهاية حياة المنتجات، سياسة الشراء الخضراء، تأثير وسائل النقل... إلخ) الأداء الاجتماعي (أجور ، عدم التميز، أمن، سياسة شراء مسؤولة اجتماعية، عمل الأطفال، حقوق الإنسان,...) الأداء الاقتصادي (سياسة الاستثمار، الفساد...).

4.5 التقرير يعكس نمط التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن للمعاملـين من خلال تقرير الأداء البيئي والاجتماعي الاطلاع على نمط التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من شأنه أن يقدم العديد من الإجابـات المطروحة بشأن تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمسؤوليتها المجتمعـية، ويتبـعـ من هذا أن التقرير يبيـن مدى إدماـج أبعـاد التنمية المستدامة في نمط تسيير هذه المؤسسـات.

ثالثا: الاصلاحات الحكومية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

1.3 الاصلاحات الحكومية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.3.1 ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج MEDA:

و سنقوم بتوضيح كل منها فيما يلي¹⁹:

1.3.1.3 ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتمثل برنامج التأهيل في مجموع الإجراءات التي تخذلها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي واتخاذ عدة إصلاحات داخلية على المؤسسات الإنتاجية الاستثمارية والتسويقية وغيرها والذي يهدف إلى:

أ. إنعاش النمو الاقتصادي؛

ب. تشجيع التنافسية لـ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ت. تسهيل الحصول على الخدمات المالية لتمويل احتياجاتها؛

ث. تحسين الخدمة البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الشأن قامت الدولة الجزائرية بتطبيق أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإنشاء 14 مركز لتسهيل مهمة إنشاء وتأسيس وتجهيز ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى ذلك قامت الوزارة بإنشاء 14 مشتملة للمؤسسات التي تلعب دورا هاما في مجال استقبال واحتضان وتدريب حاملي أفكار المشاريع لتجسيدها على أرض الواقع.

كما قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل على متابعة تنفيذ برامج تأهيل هذه المؤسسات، وإعداد دراسات اقتصادية لمتابعتها وتنسيق نشاطات مراكز السير، أيضا إنشاء وكالة دعم تشغيل الشباب والتي تساهم في تمويل تلك المؤسسات وبالتالي تعمل على قيامها وإنشائها، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة وجهاز القرض المصغر، إضافة لهذه البرامج تم أيضا إنشاء صندوق لتأمين القروض وصناديق ترقية التنافسية الصناعية.

2.1.1.3 برنامج MEDA لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وهو برنامج خاص لتدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، وهو برنامج مشترك بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، يعمل هذا البرنامج على:

أ. تدعيم القدرات الإدارية؛

ب. تحسين الأداء وتنافسية المؤسسة؛

ت. تقديم تشخيص إستراتيجي؛

ث. المساعدة على وضع خطة الأعمال؛

ج. المساعدة على تقديم ملف التمويل إلى البنك؛

ح. تسهيل الحصول على التمويل من خلال صندوق ضمان القروض.

2.1.3 الإصلاحات التي قامت بهم الحكومة لتهيئة بيئة ملائمة وإطار تنظيمي / رقابي فعال للأنشطة الاقتصادية:

1.2.1.3 تحفيزات جبائية مهمة:

أ. خلال فترة الإنهاز ولمدة قد تبلغ 03 سنوات: الإعفاء من الرسم: الرسم على القيمة المضافة حقوق الجمركة، حقوق نقل الملكية؛

ب. خلال فترة الاستغلال ولمدة تصل إلى 10 سنوات: الإعفاء من: الضريبة على الأرباح، الرسم على النشاط المهني، امتيازات اضافية: مثل حق الامتياز على العقار بالاتفاق بالنسبة للمشاريع ذات أهمية للاقتصاد الوطني، عن طريق المزايدة بالنسبة للمشاريع العادية، التكفل بأشغال البنية التحتية، امكانية التمويل من طرف الصندوق الوطني للاستثمار بالنسبة لبعض مشاريع الشراكة البنكية الخاصة أو العمومية الوطنية أو الأجنبية، تشجيعات للتصدير... تعتبر هذه الامتيازات مشجعا، وجاذبا للاستثمار على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي وكذا بالنسبة للاستثمار الأجنبي²⁰.

2.2.1.3 تحسين مناخ الأعمال وجذب الإستثمارات:

ويكون ذلك من خلال:

1.2.2.1.3 تحسين الجهاز التظيمي:

لقد تم إثراء الأمر رقم 03-01 المؤرخ 20 أغسطس 2001 المتعلق بتنمية الإستثمارات بأحكام جديدة تتعلق خاصة بتجهيز الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس الشراكة حسب الصيغة 49/51 حيث تكون أغلبية رأس المال بحوزة المستثمر الوطني، وقد نص قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على هذا التعديل كما يتم تمويل المشاريع الاستثمارية في السوق المالية المحلية باستثناء مساهمة المستثمر الأجنبي في رأس المال إضافة إلى نظام الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي أي المزايا العديدة، تم إثراء النظام العام بأحكام جديدة تشكل مزايا عند إنهاز مشروع استثماري وخلال استغلاله وتتضمن المزايا الضريبية الإعفاء من الضريبة على فوائد الشركات والضريرية على الأنشطة الحرافية لمدة (03) سنوات ويمكن تمديدها إلى خمس (05) سنوات عندما يلتزم المستثمر بتوفير أكثر من مائة (100) منصب وظيفة عند بداية النشاط.

2.2.2.1.3 تعزيز قدرات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات:

قامت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات بنشر شبكتها المتعلقة بالشباك اللامركزي عبر الولايات الشمالي والأربعين (48) للوطن لمراقبة المستثمر ستسمح هذه الشبابيك التي ستساهم في تسهيل إجراءات استحداثات أنشطة الإنتاج والخدمات في تقليل المصارييف والآجال لفائدة المستثمرين وهي مزودة بأعوان يمثلون إدارتهم وهيئاتهم المعنية بعملية الاستثمار من أجل تسليم الوثائق الضرورية لإنشاء النشاط في آجال قصيرة لهذا، تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات على تحسين الربط بين الشبابيك الوحيدة اللامركزية وهذه الإدارات والهيئات، من جهة أخرى، باشرت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات خدمة جديدة تسمح للمستثمرين بتقديم تصريحهم للاستثمار عبر شبكة الانترنت ومتابعة ملفاتهم إلى أن يتم الحصول على قرار منح المزايا.

3.2.2.1.3 ترقية الاستثمار:

بغضل المنتديات والمعارض الاقتصادية التي تم تنظيمها، انشأت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات بورصة للشراكة من خلال إعداد قاعدة بيانات حول عروض الشراكة التي ستتجزء بين أصحاب المشاريع المحليين والأجانب، إضافة إلى هذا، هناك بورصة

للمشاريع في طريق الإنجاز ويتمثل المدف منها في وضع سلسلة من المشاريع المحددة والمتقدمة من البرنامج الخماسي للاستثمارات العامة 2014-2010، تحت تصرف المستثمرين.

4.2.2.1.3 تحسين مناخ الاستثمار:

أجريت إصلاحات لتيسير إجراءات استحداث الأنشطة باستمرار من طرف مختلف المؤسسات الوطنية (بنك الجزائر، إدارات الجمارك والضرائب، المركز الوطني للسجل التجاري) في إطار برنامج "القيام بصفقات". وتم إرسال المعلومات المتعلقة بهذه الإصلاحات مؤخرا إلى الشركة المالية الدولية وهي فرع تابع للبنك الدولي بالنسبة لaporan سنة 2012، إضافة إلى هذا، تم تكليف مجموعة عمل ذات تشكيلاً ثلاثة (السلطات العامة، أرباب العمل والنقاوة) في سبتمبر 2011 بدراسة هذا الملف.

5.2.2.1.3 حصيلة الاستثمارات:

بلغ عدد المشاريع الإستثمارية الخاصة المنجزة حلال سنين 2008_2009_2009_2008 11.277 مشروعًا بمبلغ قدره 616 مليار دينار جزائري، في سنة 2010، ارتفع عدد المشاريع المعلن عنها إلى 7.760 مشروعًا بمبلغ إجمالي قدره 436,236 مليار دينار جزائري، وتشير التقديرات في نهاية نوفمبر 2011، إلى أنّ عدد المشاريع بلغ 7.803 مشروع، بمبلغ إجمالي قدره 1.378 مليار دينار جزائري، وتجدر الإشارة إلى إرتفاع الاستثمارات الأجنبية التي تجاوزت 58,9 مليار دينار جزائري في سنة 2010 لتصل إلى 423 مليار دينار جزائري في سنة 2011 إبرام اتفاقية تعاون بين وزارة التجارة ووزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان استغلال نظام النقل الآلي عن طريق شبكة الانترنت للمركز الوطني للسجل التجاري والتطورات على المدى القصير والمتوسط للخدمات المقدمة للجمهور عبر شبكة الانترنت بواسطة هذا النظام، ويجري استكمال عملية نموذجية للدفع عن طريق الهاتف النقال في طريق الإنجاز وفي إطار نفس الاتفاقية، تم الشروع في دراسة جدوى لإنجاز سجل تجاري إلكتروني²¹.

3.2.1.3 إنشاء وكالات قول إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.3.2.1.3 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :ANSEJ

أنشئت الوكالة على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة أو توسيع نشاط هذه المؤسسات، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها وفي جوان 2006 أصبحت تحت وصاية وزير التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، لها فروع جهوية ومكلفة بالمهام التالية:

أ. تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية؛

ب. متابعة الإستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشرط التي تربطهم بها؛

ت. تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني التشعبي والتنظيمي المتعلقة بعمارة نشاطاتها.

2.3.2.1.3 الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر :ANGEM

هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع محلية تتطلع بالمهام الآتية:

أ. تسهيل جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعول بهما؛

ب. تدعيم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ انشطتهم وفتح قروض بدون فائد؛

ت. تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعلانات التي تمنح لهم؛

ث. إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافق المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار انجاز انشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

3.3.2.1.3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :ANDI

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الامر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 أو 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار بصفتها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، يتواجد مقرها في الجزائر، ولها هيكل اداركي على المستوى المحلي، يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج، وتتولى الوكالة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، في ميدان الاستثمارات بالتعاون مع الإدارات والهيئات المعنية²².

4.3.2.1.3 مساعدة المؤسسات المصدرة خارج نطاق المحرّقات:

أطلقت وزارة التجارة بمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية مشروعًا لتدعم إمكانيات التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يدعى **OPTIMEXPORT**.

أ. مدة هذا المشروع ثلاث (03) سنوات، يبلغ إجمالي قدره 2.5 مليون يورو وهو مول بالاشتراك مع الجزائر بمبلغ قدره 400000 يورو، وهو كالة الفرنسية للتنمية، يبلغ قدره 2.1 مليون يورو وانتهت هذا المشروع في ديسمبر 2010؛

بـ. تم تكليف الوكالة الوطنية لتعزيز التجارة الخارجية والغوفة الجذائبة للتجارة والصناعة بتنفيذ هذا المشروع؟

ت. سمح هذا المشروع بتنظيم دورات تكوينية حول التجارة الدولية لفائدة موظفي الإدارات العمومية والفضاءات الوسيطة المتدخلة في مجال الصنادلات وكذلك مراقبة مجملة من المسوحات المصعدية.

ث. نظراً للنتائج القيمة لهذا المشروع، تم إطلاق مرحلة ثانية خلال النصف الأول من سنة 2011، بالاشتراك مع الوكالة الفرنسية للتنمية؛

ج. إضافة إلى هذا، تميز النصف الأول من سنة 2011 بتنظيم الدورة، الطبعة الثالثة لصالون التصدير (الجزائر تصدير) التي سجلت مشاركة إحدى وسبعين (71) مؤسسة وطنية وعشرين (20) هيئة مساعدة للتجارة الخارجية وذلك على هامش المعرض الدولي للجزائر حيث تكفل برنامج OPTIMEXPORT بمصاريف المشاركة.

لقد سمح جهاز دعم الصادرات خارج نطاق المخروقات المنشأ من خلال صندوق دعم تعزيز الصادرات حتى الآن بالتحفظ بمجزء من المصادر المعلقة بنقل البضائع ومساركة المؤسسات في المعارض والعروض بالخارج.

قامت وزارة التجارة بإعادة تنظيم هذا الصندوق إثر تشاور مع المتعاملين المعنين (غرف التجارة والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين)، بتوسيع مساعدات الدولة إلى التكفل الجزئي بالمصاريف التي تحملتها المؤسسات من أجل استحداث أنشطة جديدة ولا

- دراسة الصفقات الخارجية وتحسين نوعية المنتجات الموجهة للتصدير؛
 - إعداد تشخيص التصدير وإنشاء خلايا التصدير ضمن المؤسسات؛
 - البحث عن صفقات خارجية وإنشاء مبدئي لكيانات تجارية بالخارج؛
 - نشر وتوزيع الدعائم الترويجية.

وقد تم وضع الأدوات التنظيمية الضرورية لتطبيق هذا الجهاز الجديد منذ سنة 2010، كما أطلقت وزارة التجارة دراسة حول نوعية وحجم العرض القابل للتصدير بالنظر للطلب العالمي بالنسبة للفروع التي تطوي على إمكانيات التصدير وذلك بالتعاون مع خبراء مركز التجارة الدولية بجنيف في إطار برنامج المساعدة التقنية En Act Algérie وقد تناول التحقيق المنجز أكثر من مائة (100) مؤسسة مصدرة وذات إمكانيات للتصدير والتقرير في طور الإنجاز وستكون نتائج هذه الدراسة موضوع نقاش حلال لقاء مع المصدرین على هذا الأساس، سيعرض على الحكومة برنامج عمل يهدف إلى إضفاء ديناميكية جديدة على تعزيز وتنمية الصادرات خارج المحروقات.

5.3.2.1.3 دعم المؤسسات المصدرة:

وضع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين وعلى الخصوص الصادرات خارج المحروقات من حلال مختلف الوسائل الدعائم الإعلامية لوكالة الوطنية لتعزيز التجارة الخارجية ولا سيما من حلال: أ. تنظيم أيام إعلامية وورش عمل للتوعية ولقاءات حول المواضيع ذات الصلة بالتجارة الخارجية؛

ب. المشاركة في تشريف لقاءات بين رجال الأعمال الجزائريين والأجانب؛

ت. المشاركة في تشريف أيام إعلامية حول جهاز ترويج وتنمية الصادرات خارج المحروقات؛

ث. بث وتعزيز البرامج السنوية للمعارض والتنظيمات في الخارج؛

ج. التوقيع على مذكرات تفاهم بين (أليكس) وتنظيمات أجنبية نظرية لمواجهة هذا الوضع قامت الدولة منذ 1999 بإطلاق برنامج واسع لإعادة تأهيل/ الهيئة المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة بوسائل مالية ضخمة وفرتها الخزينة العمومية.

لقد استفادت كل ولايات الوطن حتى الآن من عملية إعادة تأهيل جزئية أو كافية على الأقل إذ تم إطلاق وائم أكثر من 150 عملية، وهناك برامج أخرى هي في طور التأهيل وستدخل قريبا في طور الإنجاز.

خصصت الخطة الخمسية 2010-2014 حصة هامة لإعادة تأهيل/ الهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط، تقارب 20 مليار دينار جزائري، وسوفتمكن من استكمال البرنامج في جميع مناطق الوطن بصورة فعلية، كما خصصت الدولة اعتمادات مالية سنوية تقدر بـ 15 مليار دينار جزائري لسن 2011-2012، لإعادة تأهيل وتطوير مناطق النشاط عن طريق الجماعات المحلية نفسها، وفي إطار الهيئة مناطق صناعية جديدة، تم تبني مفهوم جديد: مناطق صناعية مدمجة لتحقيق كل الخدمات الجوارية على مستوى الموقع الصناعي نفسه (خدمات بنكية، جمارك، تأمينات، اتصالات...) وكذلك توفير كل الشروط المطلوبة لنشاط صناعي عادي.

6.3.2.1.3 تحسين مرافقة المتعاملين المحتملين:

تلعب هيكل الدعم والتشييف المحلي دورا هاما كفضاءات إشراف ومرافقة حيث تقدم خدمات تتكيف مع احتياجات أصحاب المشاريع لإتمام غوذج انشاء مؤسسات صغيرة ومتعددة قابلة للنمو ومستدامة، إن مهمّة مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشئت بموجب المرسوم 03-79 المؤرخ 23 فبراير 2003، هي اعلام وتوجيه ومرافقة أصحاب المشاريع لإكمال مشاريعهم ومرافقتهم في إجراءات انشاء مؤسساتهم.

إن حاضنات المؤسسات الناشئة بموجب المرسوم 03-78 المؤرخ 23 فبراير 2003 عبارة عن هيكل استقبال واستضافة خلال مدة محددة للمؤسسات الناشئة التي تستفيد من تكوين مخصص، وسيشمل البرنامج، في نهاية 2011 إنجاز 50 مشروع حصلت على رخص تمويل بـ 1.985 مليار دينار جزائري.

7.3.2.1.3 تحسين ظروف تنظيم وسير عمل المؤسسة:

1.7.3.2.1.3 البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يندرج تأهيل المؤسسات ضمن المسعى الشامل لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بصفة عامة، والمؤسسة بصفة خاصة بهدف تعزيز وديمومة المؤسسة في حركية الاستبدال والتبدل الحقيقي للنمو خارج المحروقات من خلال نشوء بيئة جذابة، يرتكز هذا المسعى على الأهداف الأساسية التالية:

أ. تكثيف وتنوع المجال الاقتصادي؛

ب. تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة في مختلف أبعادها؛

ت. تعزيز عملية تحديد وضع المؤسسة في سوقها.

يأتي إضافة الطابع الرسمي على البرنامج الجديد لتأهيل تتوسعاً لعملية نضج طويلة قائمة على:

- الخبرات والتعليمات المستمدة من برنامج التأهيل السابق ولا سيما الأهداف والغايات والنمط العملي؛

- استنتاجات ووصيات لجنة تأهيل المؤسسة التي تميزت بمشاركة مجموعة هامة من الهيئات والمعاملين الاقتصاديين وممثلين عن

منظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية ومكاتب الدراسات والاستشارات وتأكيد أعمال هذه اللجنة المخصصة لتأهيل

المؤسسة تصميم الحكومة على إجراء تشاور حقيقي مع ممثلي المؤسسات حول الرهانات والتحديات الاقتصادية؛

- نتائج المجموعات القطاعية الموحدة لتحديد أسس البرنامج الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تم اعتماد البرنامج الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 11 يوليو 2010 من طرف مجلس الوزراء الذي حدد أسسه ومستويات المساعدات المنوحة والقطاعات المؤهلة وكذلك معايير التأهيل تعكس الأسس الآمال والاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقدر الموارد المخصصة لهذا البرنامج بـ 386 مليار دينار جزائري وأكثر من 1000 مليار دينار جزائري علاوة على نسب الفوائد على القروض المصرفية.

8.3.2.1.3 الحوافر المالية:

إنطلاقاً من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أقرت الحكومة الجزائرية عدة تسهيلات مالية وإجراءات لتنويع العروض المالية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

أ. إضافة إلى ضمانات كلا من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض الاستثمار

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (هذا الأخير الذي تم رفع سقف ضمانه المالي من 50 إلى 250 مليون دينار) تم ادراج ضمان

للدولة وإنشاء صناديق ضمان متخصصة: السياحة، البيئة، التكنولوجيات الجديدة، ولكل شعبة فلاحية؛

ب. إنشاء صناديق الاستثمار المحلي وشركات رأس المال المخاطر؛

ت. تكوين الموارد البشرية للمؤسسات البنوكية²³.

خلاصة:

خلصت هذه الدراسة إلى أنَّ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة لكن هذا لن يتحقق إلا في حالة توفر الدعم لهذه المؤسسات لهذا يجببذل المزيد من الجهود والمسارعة في التعديلات وتوفير البيئة المناسبة لها، ولقد سعت الحكومة الجزائرية إلى إستغلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل الأوضاع العالمية الاقتصادية الراهنة، والرفع من قدرة

المؤسسات من خلال جملة من الإصلاحات التي هدفت من خلالها لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لتحقيق التنمية المستدامة، لكن لا يمكن نفي أن هذه المؤسسات لا تزال في حاجة للمزيد من الدعم والمساعدات بسبب نشاطها في محيط يضع العديد من الحواجز والعقبات أمامها، وهذه العقيات ستحد من نشاطها وتقلل من نسبة مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

الوصيات والنتائج:

توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- تسعى الدولة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج الوطنية والبرامج المشتركة؟
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة لا تعوض يمكن استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة.

الوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة:

- إقامة جهات خاصة لمراقبة الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إقامة دورات تدريبية لأصحاب هذه المؤسسات؛
- تشجيع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال أمامها؛
- التكفل باحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة.

الحالات والموراجع:

¹ بغداد بنين، عبد الحق بوققة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام الخاسي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسويق، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، الجزائر، ص. 3.

² ماهر حسن الخروق، أيهاب مقابلة، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان،الأردن،2006،ص:03.

³ إسماعيل شعبان، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطورها في العالم: توسيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة"، منشورات مختبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2003، ص:63.

⁴ سبنسر هل، ترجمة صليب بطرس، "منشأة الاعمال الصغيرة"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998، ص:111.

⁵ يزيد تقرارت وآخرون، الإصلاحات الحكومية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لذنب الإستثمارات الأجنبية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسويق، جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر، العدد 02،سبتمبر 2017 ، ص 214.

⁶ أحسن حميّة، عامر أحمد، خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين التمييز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيالجزائر، مجلة المالية والأسواق، العدد الثاني، ص ص: 229- 230.

⁷ محمد يعقوبي، "مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، بحث مقدم للملتقى "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، يومي 17و18 افريل، الجزائر، 2006، ص.ص:45-46.

⁸ مرداسي أحمد رشاد وآخرون، الطاقة الشمسية كأداة لتعزيز مناخ الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة- التجربة الألمانية، المؤتمر الدولي العلمي المحكم الثاني حول أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، عمان،الأردن،17-18 ماي 2017 ، ص .8.

⁹ مريم والي، إسهام المؤسسات المولدة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة فيالجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19 ، ديسمبر 2014 ، ص 274.

¹⁰ بودرحة رمزي، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا أنها ذجا، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ميلة،الجزائر، العدد الخامس، جوان 2017 ، ص 606.

¹¹ مرداسي أحمد رشاد وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص ص: 7-6.

¹² محمد حامد الصياد، "التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، منظمة العمل العربية،2006،ص.ص: 4-6.

¹³ غزاري عمر، سلاوي حنان، "أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني-دراسة تجرب بعض الدول-", بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول، "تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر" ، يومي 28-29 أكتوبر 2014، جامعة المسيلة،الجزائر، ص:09.

- ¹⁴ قدى عبد الحميد، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"، بحث مقدم للملتقى الوطني الأول حول، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، جامعة الأغواط، يومي 8 و 9 أفريل، الجزائر 2002، ص: 06.
- ¹⁵ صالح صالح، "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، سطيف، العدد 3/2004، ص.ص: 31-37.
- ¹⁶ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير المتعلق بالسداسي الأول لسنة 1999، ص.ص: 8-17.
- ¹⁷ العابد برينيس شريفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة—حالة الجزائر، الجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 04، 2013، ص.ص: 186-188.
- ¹⁸ زكية مقربي، شوقي مانع، أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية لعينة من م.ص.م. بولاية باتنة)، مجلة الباحث، عدد 15 ، 2015 ، ص 50.
- ¹⁹ كتاب علي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها" ، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة" ، منشورات مختبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2003، ص.ص:47- 50.
- ²⁰ بقة الشريف، محلب فائز، "جاذبية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات" ، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول، "تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر" ، يومي 28-29 أكتوبر 2014، جامعة المسيلة، الجزائر، ص.ص:11-12.
- ²¹ القرishi، محدث، "الاقتصاد الصناعي" ، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص: 55.
- ²² سليمان ناصر، عواطف محسن، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبدائل تموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات" ، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول، "تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر" ، يومي 28-29 أكتوبر 2014، جامعة المسيلة، الجزائر، ص.ص:16-05.
- ²³ شريف بوقصبة، علي بو عبد الله، "دور برامج التنمية الجزائرية (2001-2014) في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات" ، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول، "تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر" ، يومي 28-29 أكتوبر 2014، جامعة المسيلة، الجزائر، ص: 05.